

ليس موجودا بل اعتبارا والاشخص هو الجاعل ومما زاد الاشخص على من انما
 باختلاف الجبرول بتمتع بكون الجاعل يتزوج منها عارض ليس في غير ما فيه
 هذا الشخص دون غيره وهذا بالحقيقة يرجع الى ان المية شخصت نفسها
 في الحاد الوحدوت والى هذا اشار قوله وشهم من ذهب الى عدمية التبعين
 قال محسوسية ايضا في التحكيم اي ما كان اذ اذاده محسوسا بالذات كما افترده
 والذات كان محسوسا حقيقة فان المدوم لا يكون محسوسا بالضرورة
 الطبيعة لا وجود له وما كان اقراره محسوسا بعرضه كالجسم وسائر المراتب
 كان هرا فاعلم ان لنا في الحاشية والاشخص ان البيان لا يقع الا بمحسوسية الجسم
 اي الكلي من حيث هو عرض الشخص لا بمحسوسية الشئ اعمى كمن حيث
 هو عرض الشخص لا بمحسوسية المية من حيث هي وكذا ما قيل محسوسا
 وازد على الشخص ليس هذا بحسبته الشخص في شئ لزيادة الشخص عليه
 واما اذ ادعى الشخص ليس الا الطبيعة واتزان العوارض وطرف الشخص
 كالميتي مرتبة الطبيعة ورتبة الكلي الطبيعي وقد عرف في تحقيق تعريف الكلي
 اي وجود الكلي مع كون التعريف عرصا هو الحق المطابق للواقع بوجه اوله
 مامر والذات لم يكن المية المطلقة موجودة كما ان التبعين عين الاتقان
 الموجودة فيكون ذواتها متميزة بانفسها فيكون ذواتها متميزة انما
 فيكون متفردة موجودة بانفسها لان الشئ مالم يتقرر ولم يوجد لم يضر
 متمازا متعينا ومضاررت واجبة بعف فاذه التبعين خارج واقابل الاتقان
 تعين الاتقان فالهية فتمت بها كذا في سبب الجبرول متمازة باموتية
 باختلاف الجبرول فتأمل في هذا موضع تام في الثالث ان الجسم متصل بذاته
 الجبرول الذي لا يتجزى على ما تقرق الطبيعات فان طرعه عليه كالتفصيل

زكوة

حويين

هو بيان منفرد لان منشأه بيان في المية منشأه بتبعين كمن لان المنصل
 لا يتصل بالاشخصات في المية فان الامر الواحد المشترك بين القسمين بالمقسم
 تمام هية لها وهي منشأه بتبعين زائد واقاطل انهما ثابتا بتبعين
 اعترض عليه بانهم اتفقوا على ان القسمة بدم المنصل ويحدث مقسمين
 آخرين يتجزى حدوث المنصلين المتضادين لكل وما ذكر من عدم اختلاف
 المنصل الى التبعين مسلم لكن لا لاختلاف هبة بل اذ ارام واصيد والحق ان
 من الضروريات ان الحاصل بعينه لا يقسم كما يكون محتارا للكلي في الحقيقة
 وانما حاصله من كتم العدم وكيف يجوز عاقل حدوث النارين بعد تسمة
 الماء المنصل وبانك لا يتم عدم جزا لاختلاف المنصل الى التبعين في الحقيقة
 كيف يسلم من يتجزى تخالفه بانفسه في الحقيقة وانما ان هذا ما كونه حلية للممر
 ثم اعم ان وقع في عبارة التصير الطوي رح ان الاعراض كالان والوضع و
 افعالها من الشخصات وليس مقفا انها يوجد مع الكلي فيصير بانفسها
 اليه شخصيا كيف وان كانت كليات فانقسام الكلي الى الكلي لا يفيد الجزئية و
 الكائنات اشخاصا في غير الكلام الشخصها في اي جزئياتها قد يتوحد مع بقا
 الشخصات بل اراد ان طبع هذه الاعراض شريكه للتعامل للشخص
 هو الجاعل ذاته القيد له بنية ولا يفيد الجاهل اذ المعنى انهما من لوازم الشخص
 واما رتبة فان الشخص لا يعبرى انما يعرض الكلي بعد صيرورته مبرضا
 له او اوسع قطع النظر عنها فالهية كلية غير معروفة منع السئلة هذا والله
 اعلم بما عبادواهم ان المشائين قالوا كل كان التبعين من مقتضات الطبيعة
 كما يقول كانت مية شخص في شخص ولا يلزم تعلق المقتضى في المقتضى
 واعترض عليه بان الضرورية اجتمعت في نفس الامر لا في شخص واحد

King Fahd University